

Distr.
GENERAL

A/50/292
E/1995/115
14 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥
البند ٥ (أ) من جدول الأعمال**
المسائل الاجتماعية والإنسانية
ومسائل حقوق الإنسان

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البند ٢٠ من القائمة الأولية*
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة
الفوقية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات
الكوارث، بما في ذلك المساعدة
الاقتصادية الخاصة

التدابير المتخذة في أعقاب الأعاصير والفيضانات
التي أصابت مدغشقر

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/١٩٩٤ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ الذي اعتمد في أعقاب النظر في تقرير الأمين العام المتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٤٨ المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ بشأن تقديم المساعدة الطارئة إلى مدغشقر^(١). ووجهت في هذا القرار نداءات إلى المجتمع الدولي لمساعدة حكومة مدغشقر على أن تكمل بنجاح جهود الإنعاش المبذولة للتخفيف من حدة الأضرار الناجمة عن الفيضانات والأعاصير في مدغشقر.

٢ - وفي القرار ٣٦/١٩٩٤، طلب المجلس إلى الأمين العام: (أ) أن يجري، بمشاركة مؤسسات الأمم المتحدة، تقييماً إضافياً لمدى الأضرار التي سببتها الأعاصير والفيضانات، وأن يقيم آثار الكوارث على الاقتصاد الوطني في الأجلين المتوسط والبعيد؛ (ب) جمع معلومات يمكن أن تستخدم في تعزيز تضافر جهود المساعدة الدولية؛ (ج) إطلاع المجتمع الدولي على نتائج هذه الدراسة؛ (د) اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة الحكومة على إعداد برنامج للتعمير والإصلاح في المناطق والقطاعات المتضررة؛ (هـ) تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ وإلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

.A/50/50/Rev.1 *

.E/1995/100 **

ثانيا - الأنشطة المضطلع بها

ألف - التدابير المتخذة في أعقاب الأعاصير والفيضانات في مدغشقر

٣ - إن الجزء الشمالي من مدغشقر عرضة بوجه خاص لأعاصير متكررة. وقد تتجاوز الأضرار المادية الناجمة عن الأعاصير ١٠ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للبلد. وفي عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ أصيب البلد مرارا بأعاصير وفيضانات تسببت في خسائر بشرية ومادية جسيمة. وكان المجتمع الدولي ينظم مساعدة غوثية لضحايا الكوارث الطبيعية في الحالات التي كان يتجاوز فيها مدى الضرر القدرة الوطنية على الإغاثة.

٤ - وكانت إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة قد اضطلعت، بناء على طلب حكومة مدغشقر، بمشروع لتقديم المساعدة التقنية لهذا البلد (MAB/84/014 - تعزيز قدرة الحكومة على التدخل في حالة الكوارث الطبيعية البشرية) بتكلفة قوامها ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة وجرى تمويله من رقم التخطيط الإرشادي الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمدغشقر.

٥ - وكان هذا المشروع، الذي اشترك في الاضطلاع به إدارة الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٣) يرمي إلى إنشاء شبكة من المراكز الإقليمية للإغاثة في حالات الكوارث وتخفيف حدتها في المقاطعات الأشد تضررا بالأعاصير؛ تكون لها مراكز في سامبافا وماهاجانغا وتواماسينا وأنتسيرانا وكذلك في عاصمة البلد أنتاناريفو. وقد زودت هذه المراكز بمواد للإغاثة في حالات الطوارئ ولرصد الأخطار. وقد زود المشروع هذه المراكز الإقليمية بخبرة وخدمات الخبراء الاستشاريين، فضلا عن خدمات متطوعي الأمم المتحدة وذلك لمدة أربعة أعوام. وقد قيم الخبراء الاستشاريون للمشروع، بالتعاون مع اخصائيين وطنيين من الوزارات المعنية، قدرة البلد على الإغاثة في حالات الكوارث وتخفيف حدتها، ونسقوا تدريب الموظفين التقنيين. ونظمت في كل مقاطعة من المقاطعات حلقتان أو ثلاث حلقات عمل فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالمشروع، وضم كل من هذه الحلقات ٤٠ شخصا تقريبا. وجرى أيضا في لا ريونيون تنظيم حلقة تدريبية لمدة أسبوعين، لتدريب ٥٠ زميلا من مدغشقر كانوا يمثلون سلطات/وزارات الشؤون الداخلية والتخطيط وخدمات الأرصاد الجوية وخدمات الإغاثة والتخفيف في أربع مقاطعات. وقد وفرت الحكومة، كبادرة تدل على التزامها تجاه المشروع، لكل مقاطعة جرى تعيينها مبنى يستخدم كمركز للتخزين. وقد قصد من المشروع أن يستخدم كنموذج لإنشاء مراكز إقليمية أخرى للإغاثة في حالات الكوارث والتخفيف من حدتها في البلد.

٦ - وبناء على طلب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مدغشقر، جرى تنقيح المشروع الجاري وزيدت ميزانيته من ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٧٧٥ ٠٠٠ دولار

من دولارات الولايات المتحدة. ويضم المشروع الآن أيضا مسائل متعلقة بالأمن الغذائي. واشترك في كفالة تنفيذ المشروع المنقح كل من برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧ - ونظرا لأن جميع المراكز الإقليمية تقع في الجزء الشمالي من البلد وهو الجزء الأكثر تعرضا للأعاصير المدارية، طلبت الحكومة في عام ١٩٩٠ صياغة استراتيجية للاستعداد للكوارث وتخفيف حدتها، توجه خصيصا للجزء الجنوبي من البلد الذي تتخذ الأخطار الطبيعية فيه طابعا مختلفا. وتشمل هذه الأخطار على سبيل المثال التصحر، وإزالة الغابات، وحريق الأدغال، والأمطار الغزيرة والأعاصير، والعواصف، وتآكل التربة وتحات السواحل وتذبذب المياه الجوفية. وقد أعد أحد الخبراء الاستشاريين التابعين لإدارة الشؤون الإنسانية التقرير التقني المطلوب، وقدم هذا التقرير إلى الحكومة في عام ١٩٩١. (ويمكن الحصول على نسخة من التقرير بعد طلبها من إدارة الشؤون الإنسانية).

٨ - ولقد تبين أن نهج إدارة الشؤون الإنسانية، القائم على تنظيم مراكز إقليمية للإغاثة في حالات الكوارث وتدريب الموظفين وتخزين مواد الإغاثة من أجل تنفيذ عمليات التخفيف والعمليات الطارئة، نهج مجد للغاية في إطار الحالة الاقتصادية الراهنة للبلد. ونظرا لأن هذه المراكز الإقليمية قد أسندت إليها أيضا مسؤولية مراقبة حالات الأغذية والقيام بعمليات إغاثة غذائية، فإنه يبدو أن إنشاء شبكة لمراكز من هذا القبيل أمر ملائم جدا. وقد أبلغت الحكومة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلد بالنتائج التي توصلت إليها إدارة الشؤون الإنسانية بشأن تنظيم أنشطة الإغاثة في حالات الكوارث وتخفيف حدتها. واقترحت إدارة الشؤون الإنسانية أن تقدم وكالات الأمم المتحدة الأخرى مزيدا من الدعم لتعزيز التخفيف من حدة الكوارث والتخطيط لمواجهةها باعتبارهما من أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

٩ - وفي عام ١٩٩٥ نجت مدغشقر من أعاصير مماثلة للأعاصير التي سببت كارثة كبرى في عام ١٩٩٤. ولذا لم تعلن حالة الطوارئ في البلد أثناء هذه الفترة. ومع ذلك فإن الأنشطة الرامية إلى تعزيز القدرة الوطنية على التعامل مع الطوارئ والتعمير قد استمرت طوال عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥.

باء - الصندوق الوطني للكوارث الطبيعية

١٠ - لتغطية التكاليف المتصلة بأنشطة الإصلاح والتعمير في أعقاب الأعاصير والفيضانات، أنشأت حكومة مدغشقر صندوقا وطنيا من أجل هذا الغرض. بيد أن حجم الصندوق المخصص لأغراض الإنعاش من حالات الطوارئ والذي قوامه ٧٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة متواضع أكثر من اللازم. أما الاعتماد المخصص على الصعيد المحلي فهو خاص بالآثار الاجتماعية للكوارث، ويتعين أن يشكل ما لا يقل عن ١٥ في المائة من ميزانية المجتمع المحلي المتضرر.

١١ - وعلاوة على ذلك، فقد أنشأت مدغشقر، من خلال دعم المانحين، صندوقا وطنيا للطرق السريعة يخصص فقط لتعمير الهياكل الأساسية للطرق السريعة التي دمرتها الكوارث الطبيعية. وقد خصص لهذا الغرض في عام ١٩٩٥ مبلغ قدره ١٣ مليون فرنك ملبغاشي؛ قدمت الدولة ٦٠ في المائة منه وقدم صندوق التنمية الأوروبي نسبة الـ ٤٠ في المائة الباقية. وتم أيضا تنفيذ برنامج للصيانة الدورية للهياكل الأساسية للطرق السريعة. وقدم اقتراح مماثل لصيانة المباني العامة.

١٢ - ومن الواضح أن حكومة مدغشقر تفتقر في الوقت الراهن إلى الموارد والقدرة التي تمكنها من الاستجابة لحالات الطوارئ بصورة فورية ومتساوقة وهي في حاجة إلى مواصلة دعم المجتمع الدولي لها. وبصرف النظر عن مخزونات الوقود الموجودة في العاصمة، ليست لدى السلطات الوطنية مخزونات مادية احتياطية يمكن أن تستخدمها في حالات الأزمات أو لأغراض التعمير.

جيم - رصد الكوارث

١٣ - اتخذت حكومة مدغشقر عددا من الخطوات في سبيل الجمع النظامي لبيانات عن الكوارث الطبيعية. وقد نشر المكتب الوطني للبيئة تاريخا للكوارث الطبيعية في مدغشقر، أشار فيه إلى أشد المناطق تضررا وإلى حجم الضرر الواقع بكل منطقة. وأنشئت أيضا شبكة للرصد والمعلومات، بتمويل من صندوق التنمية الأوروبي في مناطق محددة من أجل التنبؤ بالكوارث الطبيعية ورصدها. وتساعد الأمم المتحدة الحكومة في تعزيز قدرتها على الإنذار المبكر وقد زودتها بمعدات للطوارئ وغير ذلك من الدعم التقني للاضطلاع بهذه الأنشطة.

دال - أنشطة حفظ التربة

١٤ - من أجل تعزيز حفظ المناطق المستزرعة وتنميتها وإصلاحها، بدأت الحكومة، بدعم من البنك الدولي، مشروعا يتصدى خصيصا لهذه المسائل. ويقر هذا المشروع بالتوفيق من جديد بين سياسات الأمم المتحدة والبنك الدولي فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي في المناطق المستزرعة.

هاء - نظام المعلومات المتعلقة بالأرز

١٥ - أنشئ نظام للمعلومات الإحصائية لرصد توافر الأرز، وهو الغذاء الأساسي في مدغشقر. بيد أن هذا النظام لم يكن بوسعها دائما توفير المعلومات ذات الصلة نظرا لافتقاره إلى الموارد.

ثالثا - خلاصة

١٦ - رغم جميع هذه الجهود، ما زالت مدغشقر عرضة للإصابة بالكوارث الطبيعية. والعامل الأساسي في ذلك هو الافتقار إلى الموارد، وهو عامل أدى أيضا إلى إعاقة تعمير المناطق المتضررة بالأعاصير والفيضانات وإصلاحها بالصورة الكافية. ثم إن القيود المترتبة على عدم توافر الموارد قد أثرت أيضا على فعالية تنسيق أنشطة الإغاثة والتعمير وإدارتها. وقد واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية مساعدة الحكومة في مجالين أساسيين: إصلاح المناطق المتضررة وتعميرها، وتعزيز القدرة الوطنية على الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة والتنسيق وإدارة الإغاثة في حالات الكوارث. وقد نظمت برامج للتدريب على إدارة الكوارث، كجزء من المجال الثاني، لتدريب المسؤولين الوطنيين على إدارة وحدات الاستجابة لحالات الطوارئ وتعزيز الأطر القائمة.

١٧ - وستضطلع إدارة الشؤون الإنسانية في عام ١٩٩٥، عاملة مع جميع الأطراف المعنيين، باستعراض لتقييم خطط سياسات إدارة الكوارث على الصعيد القطري. وستمكن نتيجة هذه العملية الحكومة من التماس مزيد من التمويل، الذي ما زال ذا أهمية قصوى.

الحاشية

(١) E/1994/66

— — — — —